حوليات آداب عين شمس (عدد خاص ٢٠١٩)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)

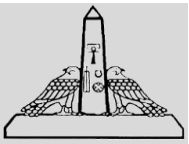

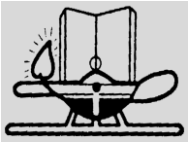

"جدلية العلاقة بين التنمية والحرية
دراسة تحليلية نقدية للفكر السياسي عند أمارتيا صن"

رنا عبد الجليل إبراهيم عبد الجليل

معيدة بقسم الدراسات الفلسفية–كلية الآداب–جامعة عين شمس

المستخلص

يتناول البحث موضوع "**جدلية العلاقة بين الحرية السياسية والتنمية الاقتصادية**" عند واحد من أهم الفلاسفة المعاصرين، وهو "**أمارتيا صن(*) Amartya Sen**" **(١٩٣٣م–؟)** صاحب الرؤية التنموية التي شكلت الأساس الذي أقامت عليه الأمم المتحدة برنامجها الإنمائي عام ١٩٩٠م، كما أن أفكاره قد مثلت مصدر الإلهام للعديد من برامج وخطط التنمية في العديد من البلدان، فرؤية "**صن**" لموضوع "**التنمية والحرية**" تمثلت في الجمع بين حرية الأفراد وتوسيع قدراتهم من ناحية وتمتع المجتمع بالتنمية من ناحية أخرى، فالفرد والمجتمع عنده على قدم المساواة، فكلاهما يجني ثمار عملية التنمية–التطوير؛ وذلك من أجل تأكيد دعائم الديمقراطية وحقوق الإنسان كنتيجة للتنمية الاقتصادية المرتكزة على الحريات السياسية. وقد اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي النقدي في معالجة جوانب البحث.

الكلمات المفتاحية: أمارتيا صن– التنمية الاقتصادية – الحرية السياسية –الديمقراطية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٩.

تمهيد: –

عند التطرق لدراسة موضوع "**جدلية العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحرية السياسية**"، فإننا نجد أنفسنا أمام قضية هادفة شغلت بال كثير من المفكرين والفلاسفة لمَ لها من أهمية للفرد والمجتمع والدول، ولمَ تحتويه هذه العلاقة من عدة أهداف من ضمنها هدف ربط الاقتصاد بالسياسة وتحقيق منظومة تنموية متكاملة تستهدف زيادة معدلات التنمية البشرية، وتحقيق الرفاهية والارتقاء بمستوى معيشة الأفراد عن طريق تحديث المجتمع سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا–فلابد من الاهتمام بتنمية جميع جوانب الحياة وذلك لأن التركيز على جانب واحد قد يخلق لنا تنمية "**عرجاء**" أو "**مشوهة**" في أحسن الحالات–مع تطوير منظومة البحث العلمي والصحة والإسكان.

ومما لا شك فيه أن الحديث عن التنمية الاقتصادية والحرية السياسية وما بينهما من علاقات، من أبرز القضايا التي تطرقت إليها الأطر الفكرية الليبرالية وغير الليبرالية، لمَ يثيره ذلك من تساؤلات حول إمكانية الجمع بينهما أم يمكن الاكتفاء بواحدة دون الأخرى؟

العلاقة بين الحرية السياسية والتنمية الاقتصادية: –

ثمة علاقة بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية حيث يبدو أن كلاً منهما نتيجة للأخرى وأنهما تتكاملان في الحقيقة، ويرى الليبراليون الكلاسيكيون أن الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية هما وجهان للحقيقة نفسها، فكانت حرية الصناعة والتجارة شكلاً خاصًا من الحرية الفردية والمساواة بين المواطنين، كان يوفرها ضعف الدولة كما توفره هي في الوقت نفسه، وأن الليبرالية السياسية هي العنصر الجوهري للأيديولوجيا الليبرالية، والليبرالية الاقتصادية ليست إلا وسيلة لضمان الحريات المدنية والعامة، والمساواة، والتعددية والديمقراطية. **(موريس دوفرجيه،١٩٩٢م، صـــ١٨٦، صـــ١٨٨)**

وتعتبر قضية التنمية المتكاملة التي يعيشها مجتمعنا ظاهرة سياسية بقدر ما هي قضية اجتماعية اقتصادية، فهي تعني في المقام الأول عمليات سياسية، ولا يمكن الفصل بينها وبين السياسة، ومن ثم فإن المناخ السياسي يعتبر شرطًا أساسيًا في تهيئة الظروف الملائمة للتنمية، حيث يمثل أحد العناصر ذات التأثير المباشر في العمل على الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة البدء في عملية التنمية، كما أن الإطار السياسي يتحرك داخل بناء تنظيمي وإداري يؤثر فيه ويتأثر به.

وتعد الأحزاب السياسية أحد البناءات التنظيمية التي تؤثر على عملية التنمية، بل تعتبر واحدة من أهم أدوات التغيير باعتبارها أحد الموارد الرئيسة التي تسهم في تشكيل السياسة العامة وتقرير الخيارات الأساسية للمجتمع. ولذلك يرى البعض أن الإخفاق الذي منيت به التجارب التنموية في الغالبية من بلدان العالم النامي، يعزى في جانب مهم منه إلى فشلها في بناء تنظيم حزبي قادر علي قيادة عملية التنمية بكفاءة، ولمَ كانت الأحزاب السياسية أحد الأنساق السياسية التي تساهم في صياغة وتشكيل القرارات المجتمعية أو على الأقل التأثير فيها، فإن عدم استقرار تلك التنظيمات انعكس بدوره على فاعلية عملية صنع

القرارات الحزبية وبخاصة القرارات المتعلقة بتنمية المجتمع. ويمكن للأحزاب السياسية أن تقوم بدور بارز في تحقيق التنمية المتكاملة، وإن كان هذا الدور يعد أكثر بروزًا في مجال التنمية السياسية، والتي يراها البعض مدخلاً ملائمًا لتحقيق التنمية المتكاملة. **(إقبال الأمير السمالوطي،١٩٩٩م، صـــ١٤١، صـــ١٤٣)**

ومن الحجج التي تؤكد على وجود علاقة بين الحرية السياسية والتنمية الاقتصادية: أن في القرن التاسع عشر أصبحت التنمية الاقتصادية يجب أن تسبق بالضرورة التنمية الاجتماعية والسياسية، وذلك لتحقيق مستوى معين من الاستقرار الاقتصادي ومنه ينطلق المجتمع نحو التقدم والتطور، ومن ثم يبدأ التركيز على الحريات المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية للأفراد. **(طوني بينيت،٢٠١٠م، صـــ٢٢١)**

كما أن المكون السياسي للتنمية يؤكد على ضرورة الارتقاء بالأوضاع السياسية في المجتمع بما يحفز المواطنين جميعًا–رجالاً ونساءً–على المشاركة في الحياة السياسية مما تغدو معه التنمية السياسية عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى بناء تعددية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الديمقراطية وترسخ مفاهيم المواطنة والانتماء الوطني واحترام حقوق الإنسان. **(خالد محمد القاضي،٢٠١٥م، صـــ٢٠١)**

وبالنظر إلى واقع مجتمعنا المصري نجد أن المتظاهرين في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، نادوا أولاً بتحقيق المتطلبات الاقتصادية الأساسية (من عيش وعدالة اجتماعية)، ثم تلي ذلك مُطالبتهم بتغيير النظام السياسي لتحقيق الحرية السياسية والحقوق المدنية وتمثل ذلك اختزالاً في شعار "**ارحل**" الذي رفعه المتظاهرين، فنجد أن المطالبة بـــــ "**العيش**" قد سبقت "**الحرية**".

وبالتالي تعترف التنمية بـــــ الحاجات والحقوق الراسخة–الرغبات والمصالح الاقتصادية–للأسر المواطنة، فهي تتعامل مع حاجاتهم بوصفها حقًا سياسيًا، ومع حقوقهم كمطلب قد تم الاعتراف به وتأكيده في الترتيبات المؤسسية للمجتمع. ومن ثم، فالتنمية من هذا المنظور ليست مجرد تحسين حقيقي ودائم لظروف الحياة والرزق فحسب، بل نضال سياسي أيضًا؛ لتمكين الأسر والأفراد **(جون فريدمان،٢٠١٠م، صـــ٧٥)** من معالجة مشاكل الفقر والجهل والمرض وتحقيق مستوى معيشي أفضل للإنسان ولكرامته، وتحقيق مستقبل أفضل للمجتمع والتقليل من المخاطر التي تنتظرهم، وأخيرًا توفير الضمان الاجتماعي لغير القادرين على العمل.

ومن جهة أخرى، فإن التحول الاقتصادي والاتجاه إلى اقتصاد السوق قد جعل من الضروري تحقيق تطور مواكب في الحياة السياسية، الأمر الذي يبدأ من احترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطن، وخصوصًا حرية المشاركة السياسية والتعددية الحزبية، وينتهي بتشكيل حكومات نيابية عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، وهذه كلها أمور تصب في صميم الحكم الديمقراطي.

وأخيرًا، فإنه وفقًا للمادتين (٥٥)، (٥٦) من ميثاق الأمم المتحدة(٢) ولمبادئ القانون الدولي الثابتة، ولأحكام العهد الدولي لحقوق الإنسان، فإن التعاون الدولي من أجل التنمية، ومن ثم من أجل إعمال حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمثل التزامًا يجب

احترامه من الدول كافة ولاسيما تلك التي تكون في موقف يتيح لها مساعدة غيرها من الدول في هذا الشأن. **(خالد محمد القاضي،٢٠١٥م، صـــ٢٠٤، صـــ٢١٠)**

ويتضح مما تقدم، أن تحقيق تنمية اقتصادية ورفع مستوى معيشة الأفراد والمجتمع وإتاحة الحريات والحقوق السياسية والمدنية أصبح أمرًا يتعدى مسئولية الدولة بمؤسساتها =

= في عصرنا الحالي–تجاه أفرادها–ليصبح مسئولية عالمية تفرضها الظروف والتحديات الراهنة، كما تفرضها القوانين والمواثيق الدولية كميثاق الأمم المتحدة.

وهذا ما أكد عليه "**صن**" أن ثمَّة ترابطًا كبيرًا بين التنمية الاقتصادية والحرية السياسية، وأكد على أن ما دام هناك ازدهار اقتصادي وتطوير فلابد أن يكون هناك حرية سياسية يتمتع بها الأفراد، لهذا أقر أن التنمية ما هي إلا عملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الأفراد، فالتنمية هنا وسيلة لهدف هو حرية ورفاهية الإنسان. والحرية عند "**صن**" ليست فقط الحرية السياسية ولكن هي جميع أنواع الحريات التي يتمتع بها الأفراد، ويؤكد أن الحرية هي الغايات الأساسية للتطوير والتنمية، والحرية لديه آلية تطوير حضاري وفي الآن نفسه ثمرة متطورة النضج لهذا التطوير.**(أمارتيا صن،٢٠١٠م، صـــ٩، صـــ١٤)**

إن التنمية بوصفها حرية من وجهة نظر "**صن**" لا تهدف بشكل مباشر إلى زيادة الدخل، وإنما تسعى إلى توسيع قدرات الأفراد ورفع الظلم الواقع عليهم من خلال توفير مرافق التعليم الأساسي، وكفالة الرعاية الصحية ونشر شبكات الضمان الاجتماعي، كما تشمل حقوق النساء. **(Peter, Evans, 2002, pp.54-55)**

نعم، يمكن النظر بطبيعة الحال إلى زيادة إجمالي الناتج القومي أو زيادة دخول الأفراد باعتبارها أدوات مهمة جدًا لتوسيع نطاق الحريات التي يتمتع بها أبناء المجتمع. ولكن الحريات تتوقف أيضًا على محددات أخرى، مثل التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية (مرافق التعليم والرعاية الصحية) وكذلك الحقوق السياسية والمدنية (حرية المرء في المشاركة في المناقشات وعمليات التحقق العامة)، ونذهب بالمثل إلى أن عمليات التصنيع أو التقدم التقني أو التحديث الاجتماعي يمكن لها أن تسهم موضوعيًا في توسيع نطاق الحرية البشرية. ولا ريب في أن النظر إلى التنمية في ضوء التوسع في الحريات الموضوعية من شأنه أن يوجه الأنظار إلى غايات تجعل التنمية حدثًا مهمًا، بدلاً من مجرد التركيز على عدد من الوسائل التي لها دور بارز في إحداث عملية التنمية. **(أمارتيا صن،٢٠١٠م، صـــ١٧)**

وبذلك يقرر "**صن**" أن التنمية–التطوير عملية تطول إدارة الأسواق والإدارات الحكومية والعلاقات بين الحاكم والمحكوم، والمؤسسات التشريعية والأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات القضائية، والمؤسسات الإعلامية والتعليمية، ومؤسسات الرعاية الصحية، والمجتمع كله بعامة... ويتحقق إسهامها في الواقع من خلال تأثيراتها

على دعم وتعزيز القدرات–الحريات الفردية–للإنسان طفلاً وامرأة ورجلاً. فتحقيق الحرية في كل هذا هو محور عملية التنمية.

ولكن هل هذا أسلوب مقبول فعلاً أن نتناول مشكلات الاحتياجات الاقتصادية والحريات السياسية في ضوء تقسيم ثنائي أساسي من شأنه، كما يبدو، أن يقوض صلة الحرية السياسية بالموضوع بحجة أن الاحتياجات الاقتصادية أشد إلحاحًا؟ فأود أن أدفع بالنفي قائلاً–ونحن نتفق مع "**صن**" في ذلك–أن هذا هو النهج الخاطئ تمامًا أن ندرك فقط قوة المتطلبات الاقتصادية أو أن نفهم فقط بروز الحريات السياسية. إن القضايا الحقيقية التي يتعين التصدي لها تكمن في غير هذا النهج، وتقضي بأن ندرك الترابطات المتبادلة والمتداخلة بين الحريات السياسية وفهم وإيفاء الاحتياجات الاقتصادية الأساسية. وجدير بالملاحظة أن الارتباطات ليست أداتية فقط بل وبنيوية أيضًا إذ أن الحريات السياسية يمكن أن يكون لها دور مهم في توفير الحوافز والمعلومات من أجل حل الضرورات الاقتصادية الملحة، =

= وإن صياغتنا لمفاهيمنا عن الضرورات الاقتصادية تتوقف بشكل حاسم على الحوارات والمناقشات العامة المفتوحة والصريحة وضمان أيهما بحاجة إلى الإصرار على الحرية السياسية والحقوق المدنية الأساسية. **(أمارتيا صن،٢٠١٠م، صـــ٨–صـــ٩، صـــ٢٢٥)**

وهذا ما أكد عليه "**يوجين ريختر Eugen Richter** (١٨٣٨م–١٩٠٦م)"(٣) عام ١٨٩٤م، أن الحرية الاقتصادية ليست مضمونة دون الحرية السياسية، في حين تجد الحرية السياسية أمنها فقط في ظل الحرية الاقتصادية. ويرى "**صن**" أن مفهوم التنمية يجب أن يتجاوز تراكم الثروات ونمو الناتج القومي الإجمالي والإيرادات الأخرى، وهذا لأن الثروة ليست الوسيلة الرئيسة لتحقيق التنمية ولكن تحقيق عملية التنمية–التطوير يتمثل في إزالة جميع مظاهر عدم توفر الحرية. **(Batabyal, Amitrajeet A.,2000, p.227)**

فالحرية تساعد في استئصال العقبات التي تواجه جمع الثروة، وذلك لأن التنمية والحرية لا ينفيان بعضهما البعض، بل إن التنمية تعد حق يستحيل الوفاء به دون حرية، حيث إن انتشار الثراء في القرن التاسع عشر لم يتحقق دون نهوض الحرية الاقتصادية. فقد كان قهر الجوع قصة نجاح الحرية الحقيقية، وهذا ما أكد عليه "**صن**" في كتابه "**الفقر والمجاعة**" بأن "**لن تحدث قط مجاعة في دولة ديمقراطية حقيقية**"، ففي الدول التي تسود الحرية فيها ترتفع معدلات متوسط العمر المتوقع ومستوى المعيشة عنها في الدول التي لا تتمتع بالحرية. فلا يمكن لدولة أن تزدهر اقتصاديًا ولا ثقافيًا ولا فكريًا بدون الحرية، فتبادل الأفكار الحر في بيئة تنافسية هو الأمر الوحيد الذي من شأنه إنتاج أشخاص مبدعين واثقين من أنفسهم قادرين علي دفع العلوم والفنون إلى الأمام وذلك في سبيل تقدم وتطور المجتمع. **(أمارتيا صن،٢٠٠٨م، صـــ٥، صـــ٧)**

ومن أقوى الأدلة على وجود علاقة بين الحرية السياسية والاحتياجات الاقتصادية، المثال التوضيحي الذي طرحه لنا "**صن**" والمتمثل في "**منْ لا يملك قوته لا يملك قوته**

وحريته". فقد أورد "**صن**" مثالاً عن عامل أجير يدعى "**قادر ميا**"(٤)، ذلك العامل الذي أضطر إلى البحث عن عمل وعن قليل من الرزق لأن أسرته لا تملك شيئًا تأكله، ولكن عقوبة افتقاده للحرية الاقتصادية تحولت إلى موت لحق به بعد أن أودع المستشفى. فهذه الخبرة المدمرة بالنسبة لـــ "صن"، أوضحت له بشكل أكثر مباشرة حقيقة مهمة وبارزة وهي أن افتقاد الحرية الاقتصادية الممثلة في صورة فقر مدقع للغاية، قد تجعل المرء فريسة لا حول لها ولا طول لعمليات انتهاك لأنواع أخرى من الحريات. فإن "**قادر ميا**" لم يكن مضطرًا إلى دخول منطقة معادية بحثًا عن أجر زهيد في تلك الأيام الصعبة المروعة لو كانت أسرته قادرة على البقاء بدون هذا الأجر. إن افتقاد الحرية الاقتصادية من شأنه أن يرعى ويغذي افتقاد الحرية الاجتماعية تمامًا مثلما أن افتقاد الحرية الاجتماعية أو السياسية يمكن أن يرسخ ويعزز افتقاد الحرية الاقتصادية. **(أمارتيا صن،٢٠١٠م، صـــ٢٣-صـــ٢٤)**

فيتضح لنا مما سبق ذكره، أنه لابد من تأمين الاحتياجات الأساسية للأفراد، لأن ذلك يساعد في تحرر الفرد واستقلال إرادة الأمة، فالإنسان المتحرر من سطوة وهيمنة الاحتياجات الأساسية هو مصدر قوة للتنمية البشرية.

فالصلة الوثيقة بين التنمية الاقتصادية والحرية السياسية عند "**صن**" تعتمد أساسًا على مقولته الشهيرة "**الطعام من أجل الحرية، والحرية من أجل الطعام**"، حيث تثير هذه المقولة الكثير من الدهشة والتساؤلات حول ربط "**صن**" الحرية (وهي أمر سياسي) بالطعام = = (وهو من الاحتياجات الأساسية)، ويبرر "**صن**" ذلك في أن الحرية التي يتمتع بها الأفراد هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق حياة كريمة لهم، وأن توفير الغذاء هو قضية مركزية في النقاشات العامة؛ نظرًا لأن كثيرًا من الحيوات تعتمد على القدرة على إيجاد ما يكفي من الطعام، فالتحرر من الجوع يعني التحرر من الوفاة المبكرة وخطر المجاعات والتي تعني في النهاية بقاء الأفراد على قيد الحياة مطالبين بمزيد من الحقوق والحريات، ومن هنا يتضح دور الغذاء في تعزيز الحرية. **(Sen, Amartya, 1989, p.769)**

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، أيهما أولاً القضاء على الفقر والبؤس، أم كفالة الحرية السياسية والحقوق المدنية التي لا يفيد بهما الناس كثيرًا بأي حال من الأحوال؟

أصدق إجابة على هذا السؤال، ذلك المثال التوضيحي الذي ذكره لنا "**صن**" بأن: هناك غابة في الهند معروفة باسم "**سوندربان**"، أي "**الغابة الجميلة**"، وهذه هي الموئل الطبيعي لنمر البنغال الملكي المشهور(٥)، وتشتهر غابة السوندربان أيضًا بعسل النحل الذي تنتجه عناقيد ضخمة من خلايا نحل طبيعية، واعتاد الناس الذين يسكنون المنطقة وهم في فقر مدقع، أن ينفذوا إلى داخل الغابة لجمع العسل الذي يجنون من بيعه أسعارًا معقولة في أسواق الحضر-إذ يصل السعر تقريبًا روبية، أي ما يساوي خمسين سنتًا أمريكيًا للزجاجة-ولكن يتعين على جامعي العسل أيضًا الفرار من وجه النمور، وهكذا تحظى النمور بالحماية، بينما لا شيء يحمي البشر البؤساء الذين يحاولون التقاط رزقهم عن

طريق العمل وسط تلك الغابات–التي هي غابات عميقة ممتدة وجميلة تستهوي النفوس– وأيضًا مكمن خطر قاتل. **(أمارتيا صن،٢٠١٠م، صـــ٢٢٣)**

فهذه مجرد صور توضيحية لقوة الاحتياجات الاقتصادية في كثير من بلدان العالم الثالث. وليس عسيرًا الإحساس بأن هذه القوة ترجح بالضرورة أي مزاعم أخري، بما في ذلك مزاعم دعاة الحرية السياسية والحقوق المدنية. فإذا كان الفقر يدفع البشر إلى إتيان مثل هذه المخاطر المخيفة–وربما أن يلقوا حتفهم في ميتة مروعة–من أجل دولار أو دولارين عسل. فقد يبدو من شاذ القول أن نركز على مسألة حريتهم الشخصية وحريتهم السياسية والديمقراطية، وتمضي الحجة لتقول يجب أن نُعطي الأولوية يقينًا لاستيفاء المتطلبات الاقتصادية حتى وإن انطوت على حل وسط للحريات السياسية، وليس عسيرًا أن ندرك أن تركيز الاهتمام على الديمقراطية والحرية السياسية ضرب من الترف لا يتحمله بلد فقير. **(أمارتيا صن،٢٠١٠م، صـــ٢٢٣–صـــ٢٢٤)**

فلابد من إيفاء المتطلبات الاقتصادية (الأساسية) للأفراد ومن ثم البحث عن الحريات السياسية والحقوق المدنية، وذلك لأن نجاح عملية التنمية الاقتصادية يتوقف على مدى تطبيقها في ظل مناخ ديمقراطي غير معطل، والتاريخ ملئ بأحداث تثبت ضرورة وجود الحريات السياسية والديمقراطية الحقة بجوار عمليات التنمية المتكاملة. وبالاستدلال يظهر جليًا أن الحرية السياسية تربطها علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية، وهذا لأنه لا يعقل أن يمارس الفرد حريته وحقوقه السياسية في ظل وجود مجاعة أو حاجة ملحة لإشباع احتياجاته الأساسية، وذلك حتى يكون هناك مصداقية في ممارسة الحريات السياسية والحقوق المدنية.

كما أن الرخاء الاقتصادي يساعد الأفراد لتتوفر لهم اختيارات أوسع ولبناء حياة أكثر إشباعًا، كذلك الحال حين يتوفر قدر أكبر من التعليم ورعاية صحية أفضل واهتمامًا = = طبيًا أدق وتكوين المهارات وغير ذلك من عوامل تمثل سببًا للتأثير في الحريات الفعالة التي يتمتع بها الأفراد عمليًا، ويتعين اعتبار هذه "**التطورات الاجتماعية**" بمثابة عوامل تنموية وتطويرية طالما وأنها تسهم وتفيدنا في بناء حياة أطول وأكثر حرية وأكثر إنتاجًا وأكثر تقديرًا وقيمة، هذا علاوة على دورها في النهوض بالإنتاجية أو بالنمو الاقتصادي أو بالدخل الخاص بالأفراد، ويسهم هذا بقدر كبير في عملية التوسع الاقتصادي. **(أمارتيا صن،٢٠١٠م، صـــ٤٢٠، صـــ٤٢٣)**

إن إحداث التنمية البشرية يتطلب تمويلاً ماليًا ضخمًا، ولكن كثير من الدول النامية لا تستطيع أن تفي إدارتها المالية بما يلزم لإحداث هذه التنمية، لذا لا يوجد سبيل أمام هذه الدول سوى استغلال مواردها البشرية أو بعبارة "**صن**" استغلال "**رأس مال القدرة البشرية**"، ليكون بديلاً "**لرأس المال المادي**"، وذلك من خلال تنمية القدرة والكفاءة ودعم وتكوين المهارات وإعداد كوادر مدربة تستطيع إدارة زمام الأمور وإحداث فارق.

(Sen, Amartya,1998, p.733)

وحري بنا أن ندرك أن التحول المهم الذي حدث خلال السنوات الأخيرة وأضفى قدرًا أكبر من الاعتراف بدور "**رأس المال البشري**" يفيد كثيرًا لفهم العلاقة الوثيقة بمنظور

القدرة البشرية(٦)، إذ لو كان شخص ما بمقدوره أن يصبح أكثر إنتاجية في إنتاج السلع بفضل تعليم أفضل وصحة أفضل... الخ فإن من الطبيعي أن نتوقع له أن يكون قادرًا أيضًا، وبفضل هذه الوسائل ذاتها، أن يحقق على نحو مباشر إنجازات أكثر–وأن تتوفر له الحرية لمزيد من الإنجاز–في سبيل التحكم في توجيه حياته. **(أمارتيا صن،٢٠١٠م، صـ٤٢١)**

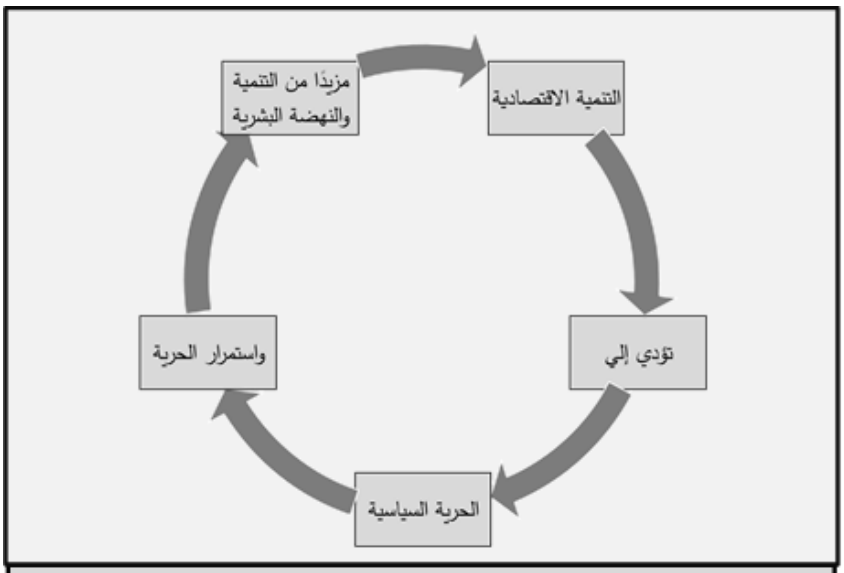

فعلاقة التنمية بالحرية ما هي إلا علاقة جدلية، فالتنمية تؤدي إلي الحرية ومزيد من الحرية يؤدي إلي تقدم ونهضة البشرية وهذا يؤدي بدوره إلى المزيد من التنمية الاقتصادية وتقدم المجتمع.

المصدر/الشكل من عمل الطالبة.

ويجب التأكيد على أن علاقة التنمية الاقتصادية بالحرية السياسية ليست علاقة تأثير وتأثر فقط–ليست علاقة أيهما يسبق الآخر–وإنما هي علاقة تكاملية، وفي ظل هذه العلاقة لا تجور أحدهما على الأخرى، فالتنمية الاقتصادية تدعم ركائز الحرية السياسية، كما أن توفر الحرية السياسية يشجع على تطور واستمرار التنمية الاقتصادية.

وذلك يتطابق مع ما يراه الليبراليون الجُدد أن تدخل الدولة في الاقتصاد ضرورة لحماية الحرية السياسية؛ لأن التركيز المفرط للثروة وبالتالي للسلطة في أيدي قلة من المجتمع والتفاوت الحاد في الدخول وانتشار الفقر بين الشريحة الأكبر من المجتمع، كلها عوامل تمثل تهديدًا للحرية السياسية حيث تؤدي إلى تنامي حكومات تؤبد نفسها في السلطة وتهيمن عليها جماعات صغيرة همها الاستغلال والمنافع الذاتية ومن ثم تجنح إلى شراء النظام السياسي. **(حليم أحمد الديب، ٢٠١٠م، صـ٥٠)**

وعلى الرغم من دعم الليبراليين الجُدد لدور اقتصادي واجتماعي أكبر للدولة بالقدر الذي يضمن حصول كل فرد على حقوقه الأساسية التي تمكنه من ممارسة حريته السياسية؛ فقد أصروا في الوقت نفسه على إجراءات وقائية تحول دون السلطة المطلقة للدولة (استبداد الدولة)، أي أن الليبرالية الجديدة تدعو ليس فقط لحماية اجتماعية واسعة النطاق وإنما تدعو أيضًا لضمانات أكثر تشددًا لحماية الحرية السياسية وشفافية أكبر للقرارات الحكومية. **(Starr, Paul, 2007, Available on line)**

الخلاصة: –

تسهم الحريات السياسية (في صورة حرية التعبير والانتخاب) في دعم الأمن الاقتصادي، كذلك الفرص الاجتماعية (في صورة مرافق التعليم والصحة) من شأنها أن تيسر المشاركة الاقتصادية، وأيضًا التسهيلات الاقتصادية (في صورة فرص للمشاركة في التجارة والإنتاج) يمكنها أن تساعد على توليد وفرة شخصية وكذا توليد موارد عامة للمرافق الاجتماعية، معنى هذا أن الحريات على اختلاف أنواعها يمكنها أن تعزز بعضها بعضًا. **(أمارتيا صن، ٢٠١٠م، صـــ٢٧)**

إذن تلك هي "**جدلية العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحرية السياسية**"، فلابد من وجود رخاء اقتصادي لإشباع احتياجاتنا الاقتصادية الأساسية حتى يتأتى البحث عن حقوقنا المدنية وحريتنا السياسية، ومزيدًا من ممارسة الحرية واستمراريتها يؤدي ذلك بدوره إلى مزيد من التنمية؛ وذلك لأن نجاح عملية التنمية الشاملة يتوقف على مدى تطبيق نظام سياسي يقوم أساسه على الديمقراطية "**غير معطلة**" والحرية السياسية.

فالنظام الديمقراطي يستهدف تنمية ملكات الإنسان وقدراته إلى أقصى حد ممكن، في الوقت الذي تعمل الأنظمة الأخرى–وهي لابد أن تكون استبدادية بمعنى ما من المعاني– على تدمير هذه الملكات؛ ولهذا يندر جدًا أن تجد إبداعًا أو أصالة في المجتمعات التي تحكم حكمًا دكتاتوريًّا أو تسلطيًّا يقتل مواهب الفرد، ويهدر إمكاناته، ويدمر ملكاته، مما يدفعنا إلى الوصول لنتيجة حتمية ألا وهي فقدان الإنسان لجوهر إنسانيته في تلك الأنظمة الاستبدادية، بل على العكس، لقد أثبتت الدراسات العلمية أن المواطن الحر ينتج كمية أكبر، ونوعية أفضل من الإنسان المستعبد وذلك لأن القهر يحجب نشاط الإنسان وذكاءه ويقيد إرادته. **(إمام عبد الفتاح إمام، ٢٠٠٦م، صـــ٧٣)**

وهذا بعكس ما زعم البعض أن الأفراد يمكن أن يتنازلوا عن حريتهم السياسية وحقوقهم المدنية مقابل إشباع احتياجاتهم الاقتصادية، ولكن هذا الزعم خاطئ لأن الفرد لو تنازل عن حريته لإشباع احتياجاته الأساسية فإنه سيظل خاضع للسخرة وللعبودية ولم يتحرر منها إطلاقا، مما يجعله عرضة لأن تُسلب أبسط حقوقه الأساسية ألا وهي إيفاء احتياجاته الاقتصادية–لأنه كما تنازل عن حريته، فإنه سيخضع بمرور الوقت للتنازل عن إشباع احتياجاته ومن ثم يكون عرضة للموت–فعندما تكون مستعبدًا اقتصاديًا، يعني بجميع المقاصد العملية أن تكون مستعبدًا سياسيًا، والعكس صحيح.

Abstract

The dialectic relationship between political freedom and economic development of Amartya Sen

By Rana Abdul Jalil Ibrahim Abdul Jalil

This research discusses the topic **"The dialectic relationship between political freedom and economic development"** by one of the most important modern philosophers, **Amartya Sen (1933 -?)**, The founder of the developmental vision that formed the foundation of the United Nations development program in 1990, His ideas were the inspiration for many development programs and plans in many countries. Sen's vision of "development and freedom" was to combine the freedom of individuals with their capacity to expand on the one hand and the community's enjoyment of development on the other. They both reap the benefits of development; In order to consolidate Pillars of democracy and human rights as a result of economic development based on political freedoms. The researcher adopted a critical analytical approach in addressing aspects of research.

Key Words; Amartya Sen - Economic Development - Political Freedom- Democracy

الهوامش

١- أمارتيا صن: هو فيلسوف السياسة والاقتصاد الهندي الشهير من مواليد "**مدينة دكا**" عام ١٩٣٣م، وهي عاصمة بنجلاديش الآن، ويقال أن الشاعر الهندي "**طاغور Tagore**" **(١٨٦١م–١٩٤١م)** هو الذي اختار له اسمه، وتعني كلمة "**أمارتيا**" بالبنغالية "**غير القابل للفناء**" هاجر مع عائلته إلى الهند بعد تقسيمها عام ١٩٤٧م، والتحق بجامعة "**فيسفا بهارتي**" ثم مدرسة "**دلهي**" للاقتصاد، بدأ "**صن**" حياته العملية كاقتصادي إلا أنه الآن يحتل مكانة بارزة في الفلسفة السياسية وهو يشغل حاليًا منصب أستاذ علوم الاقتصاد والفلسفة بجامعات كيمبريدج وهارفارد وأكسفورد، وزميل رئاسي للبنك الدولي عام ١٩٩٦م، وحائز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية عام ١٩٩٨م عن عمله اقتصاد الرفاه، كما حصل بعد ذلك على العديد من الجوائز الدولية من الهند وإيطاليا؛ ويذهب البعض إلى أن سبب حصوله على هذه الجوائز هو محاولته الخروج بالليبرالية من مأزقها بأن يقدم لنا شرعية لاقتصاد السوق في قالب سياسي أخلاقي، وشغل منصب الأمين العام لمعهد الدراسات المتقدمة في برنستون بنيو جيرسي(الولايات المتحدة)، وهو من أكبر المدافعين عن الحرية كمكوّن أساسي للتنمية والتطوير، وأحد أبرز الفلاسفة المؤثرين اليوم على المستوى الدولي خاصة من خلال إسهاماته في ربط التنمية الاقتصادية بقيم الحرية، وله مقولة شهيرة طرحها في كتابه "**الفقر والمجاعة**" بأنه "**لن تحدث قط مجاعة في دولة ديمقراطية حقيقية**". **(أمارتيا صن،٢٠١٠م، صـــ٤٢٩) وقارن (شعبان عبد الله محمد، ٢٠١٠م، صـــ٣٦٠)**

٢-المادة(٥٥): رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودِّية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، **تعمل الأمم المتحدة على: (**أ) تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدّم الاقتصادي والاجتماعي. (ب) تيسير الحلول

للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم. (ج) أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً.

المادة(٥٦): يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا، منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة (٥٥). **(ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، الفصل التاسع في التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، نيويورك،١٩٤٥م، صـــ٢٢.)**

٣- **يوجين ريختر:** هو فيلسوف ألماني سياسي وصحفي، عاصر الإمبراطورية الألمانية في أوج عصرها، وكان واحدًا من أبرز مؤيدي الليبرالية، ومدافعًا قويًا عن التجارة الحرة واقتصاد السوق، ودولة القانون.

٤- يعد مثال العامل الأجير "**قادر ميا**" من أكثر الأمثلة التي تأثر بها "**صن**" في طفولته، والتي حفزته على الربط بين التنمية الاقتصادية والحرية السياسية، حيث يتحدث "**صن**" قائلاً: ذات يوم وبينما كنت في حوالي العاشرة من العمر كنت ألعب فيما بعد الظهيرة في حديقة الأسرة في مدينة دكا، عاصمة بنجلاديش الآن، واندفع آنذاك رجل عبر البوابة يصرخ بطريقة تثير الألم والرثاء وينزف دمًا بغزارة، طعنه آخر بسكين في ظهره، كانت تلك أيام الاضطرابات وأحداث الشغب (بين الهندوس والمسلمين إذ يقتلون بعضهم بعضًا) التي سبقت الاستقلال وتقسيم البلاد إلي الهند وباكستان، ويسمى الرجل الجريح "**قادر ميا**"، وهو مسلم عامل بأجر يومي، وكان قد أتى للعمل في منزل مجاور لنا–مقابل أجر زهيد جدًا–ولكن طعنه سفاح بسكين أثناء سيره في الطريق في منطقتنا التي تسكنها غالبية من الهندوس، ناولته بعض الماء دون أن يكف عن الصراخ طالبًا النجدة من كبار السن المقيمين في المنزل، ولم تمض لحظات حتي حمله أبي إلى المستشفى، واستمر "**قادر ميا**" يحكي لنا كيف أن زوجته حذرته من الذهاب إلى منطقة معادية في مثل هذا الوقت الذي تسوده أحداث الشغب والاضطرابات. **(أمارتيا صن،٢٠١٠م، صـــ٢٣) وقارن: (أمارتيا صن،٢٠٠٨م، صـــ٥، صـــ٨)**

٥- وهو حيوان مهيب يتسم بالرشاقة والسرعة والقوة مع قدر من الوحشية القاسية، ولم يبق من هذا الحيوان سوى عدد قليل الآن، وما تبقى على قيد الحياة يحميه حظر بقانون يمنع صيده، والمعروف أنه في أحسن السنوات حالاً تفتك النمور بحوالي خمسين شخصًا من جامعي العسل وربما يزيد هذا الرقم كثيرًا إذا سارت الأمور على غير ما يرام. **(أمارتيا صن،٢٠١٠م، صـــ٢٢٣)**

٦- يفضل "**صن**" استخدام عبارة "**رأس مال القدرة البشرية**" بدلاً من "**رأس المال البشري**" كهدف وأساس للتنمية–التطوير، وذلك لأن الدراسات عن "**رأس المال البشري**" تنزع إلى التركيز على فعالية البشر كأدوات في زيادة إمكانات الإنتاج، فالإنسان هنا أداة ووسيلة إنتاج. ولكن منظور "**رأس مال القدرة البشرية**" يضع في بؤرة الاهتمام قدرة–الحرية الموضوعية–الناس على بناء حياة لديهم أسباب عقلانية للنظر إليها كشيء قيم، وعلى تعزيز خياراتهم الحقيقية، وكفالة مقومات هذه القدرة وتطويرها، وهنا الإنتاج وسيلة لهدف هو حرية ورفاه الإنسان، فالإنسان بموصفات حضارية جديدة هو الهدف والغاية. **(أمارتيا صن،٢٠١٠م، صـــ٩)**

قائمة المصادر والمراجع:

١- أمارتيا صن، ٢٠٠٨م، الهوية والعنف "وهم المصير الحتمي"، ترجمة: سحر توفيق، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد(٣٥٢).

٢- أمارتيا صن، ٢٠١٠م، التنمية حرية، ترجمة وتقديم: شوقي جلال، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط١.

٣- إقبال الأمير السمالوطي،١٩٩٩م، التنمية الاجتماعية "سياسات وقضايا"، القاهرة، الناشر المؤلف.

٤-إمام عبد الفتاح إمام، ٢٠٠٦م، الديمقراطية والوعي السياسي، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١.

٥- جون فريدمان، ٢٠١٠م، التمكين "سياسة التنمية البديلة"، ترجمة وتقديم: ربيع وهبة، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط١.

٦- حليم أحمد الديب، ٢٠١٠م، مفهوم الحرية السياسية في الفكر الإسلامي والفكر الليبرالي المعاصر "دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٧- خالد محمد القاضي، ٢٠١٥م، الوعي البرلماني "وفقاً لأحكام الدستور المصري الجديد"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٨-شعبان عبد الله محمد، ٢٠١٠م، مفهوم الحرية عند أمارتيا صن، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة بني سويف، العدد (١٨)، جملة صفحات البحث من صـــ٣٥٧ إلى صـــ٤٠٩.

٩- طوني بينيت، لورانس غروسبيرغ، وميغان موريس، ٢٠١٠م، مفاتيح اصطلاحية جديدة "معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع"، ترجمة: سعيد الغانمي، بيروت، لبنان، المنظمة العربية للترجمة والنشر، ط١.

١٠- موريس دوفرجيه، ١٩٩٢م، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري "الأنظمة السياسية الكبرى"، ترجمة: جورج سعد، بيروت، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١.

١١- ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، الفصل التاسع في التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، نيويورك،١٩٤٥م.

12- Sen, Amartya, 1989, **Food and Freedom**, Printed in Great Britain, World Development, Vol. 17, No. 6, PP. 769-781.

13- Sen, Amartya**,** 1998, **Human Development and Financial Conservatism**, Printed in Great Britain, World Development, Vol. 26, No. 4, PP. 733-742.

14- Batabyal, Amitrajeet A., 2000, **Book Review of Amartya Sen`s Development as Freedom**, Netherlands, Journal of Agricultural and Environmental Ethics, Vol. 12, PP.227–229.

15- Peter , Evans , 2002, **Collective Capabilities, Culture، and Amartya Sen's Development as Freedom**, U.S.A, California, Studies in Comparative International Development, Vol. 37, No. 2, PP. 54-60.

16- Starr, Paul, **The Modern Liberal Theory of Freedom`s Power**, Available on line: http:// www. freedom`s power.com/2007-01-01_archive. Html. المقالة منشورة بتاريخ ٢٠٠٧/١/٩م، الساعة ٤٢، ٩ ص.